AL-AZHAR UNIVERSITY
BULLETIN OF THE FACULTY
OF
LANGUAGES & TRANSLATION

جامعة الأزهر
مجلة كلية اللغات والترجمة

# الاقتراض كاستراتيجية في الترجمة الدبلوماسية

## من خلال نماذج مترجمة من المواثيق الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية التركية

خالد جمال عبد الناصر زغلول

قسم اللغة التركية وآدابها
كلية اللغات والترجمة
جامعة الأزهر

# الاقتراض كاستراتيجية في الترجمة الدبلوماسية من خلال نماذج مترجمة من المواثيق الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية التركية

خالد جمال عبد الناصر زغلول
قسم اللغة التركية وآدابها، كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
البريد الالكتروني: khaled.gamal14@azhar.edu.eg

**الملخص:** للمترجم اتجاهان يسلكهما في عملية الترجمة؛ فإن كان النص المراد ترجمته يجد ما يقابله مباشرة في اللغة الهدف من حيث التشابه في التركيب، ودلالات المفردات، وترتيبها، فعندئذ تتم الترجمة باعتماد استراتيجية الترجمة المباشرة، التي تقتضي أدنى درجة من التغيير من لغة إلى أخرى، ويُعد الاقتراض من أهم عناصرها.

فيُعد الاقتراض أحد الأساليب الشائعة في الترجمة، لا سيما في المجال الدبلوماسي الذي يتميز بدقة المصطلحات وحساسيتها. وتتجلى أهمية هذا الأسلوب عند التعامل مع النصوص الدبلوماسية والقانونية، التي تتطلب المحافظة على مفاهيمها الأصلية دون تشويه. ويهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الاقتراض في الترجمة الدبلوماسية، بأنواعه: الاقتراض المباشر، وغير المباشر، والكامل، والجزئي من خلال تحليل نماذج مختارة من المواثيق الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية التركية.

**الكلمات المفتاحية :الاقتراض – الترجمة الدبلوماسية – المواثيق الدولية – الجريدة الرسمية التركية**

## Borrowing as a strategy in diplomatic translation through translated models of international conventions published in the Turkish Official Gazette

Khaled Gamal Abdelnasser Zaghloul
Turkish Department, Faculty of Languages and translation, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.
E-mail: khaled.gamal14@azhar.edu.eg

**Abstract :**Translators have two approaches to adopt in the translation process. If the text to be translated has a direct equivalent in the target language in terms of similarity in structure, semantics, and vocabulary order, then the translation is carried out using the direct translation strategy, which requires minimal change from one language to another. Borrowing is one of its most important elements.

Borrowing is a common translation technique, particularly in the diplomatic field, which is characterized by precise and sensitive terminology. The importance of this technique is evident when dealing with diplomatic and legal texts, which require preserving their original concepts without distortion. This research aims to study the phenomenon of borrowing in diplomatic translation, in its various forms: direct, indirect, full, and partial borrowing, by analyzing selected examples of international conventions published in the Turkish Official Gazette.

**Keywords: Borrowing – Diplomatic Translation – International Conventions – Turkish Official Gazette**

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه ومن والاه واقتفى أثره واتبع هداه؛ وبعد...

يُعدّ الاقتراض من أبرز الظواهر الأسلوبية التي تلجأ إليها الترجمة في مختلف المجالات، ويكتسب أهمية خاصة في الترجمة الدبلوماسية لما لها من خصوصية ترتبط بطبيعة النصوص الرسمية والدولية. وتتمثل هذه الخصوصية في الدقة الاصطلاحية، والحفاظ على المفاهيم القانونية والسياسية الأصلية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الاقتراض في الترجمة الدبلوماسية، من خلال تحليل نماذج مختارة من المواثيق الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية التركية، والتي تُعد مرجعًا رسميًّا في نشر الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بجمهورية تركيا.

ويركز البحث على تحديد أنواع الاقتراض المستخدمة، مثل الاقتراض المباشر أو الاقتراض المعدّل، ومدى توافقها مع المعايير اللغوية والدبلوماسية. كما يسعى إلى استكشاف تأثير هذه الظاهرة على وضوح النص المُترجَم واستقباله من قبل المتخصصين في القانون الدولي والدبلوماسية. ومن خلال المنهج التحليلي، يحاول البحث المساهمة في فهم أعمق للعلاقة بين الترجمة والاقتراض في السياقات الرسمية.

ويتكون هذا البحث من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وأخيرًا ثبت بالمصادر والمراجع؛ وتفصيلها على النحو الآتي:

مقدمة: وتحتوي على بيان للموضوع

تمهيد: ويتضمن التعريف بالجريدة الرسمية التركية والترجمة الدبلوماسية وترجمة المواثيق الدولية

المبحث الأول: الاقتراض في اللغة التركية؛ ويتضمن مفهوم الاقتراض في اللغتين العربية والتركية، وأسبابه، ومظاهر تأثير العربية في التركية.

المبحث الثاني: الاقتراض كاستراتيجية في الترجمة الدبلوماسية؛ ويتضمن أنواع الاقتراض وأشكاله المختلفة من اقتراض كامل وجزئي وما يتضمنه الاقتراض الجزئي من أنواع متمخضة عنه، مع العرض والتحليل لنماذج من المواثيق والمعاهدات الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية التركية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي تمخض عنها البحث

ثبت بالمصادر والمراجع

**التمهيد**

**أولًا: الجريدة الرسمية التركية**

الجريدة الرسمية لجمهورية تركيا (T.C. Resmî Gazete)

هي جريدة رسمية تصدرها رئاسة الجمهورية التركية، وتُنشر فيها القوانين والمراسيم والقرارات الحكومية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية[1].

**1. نشأتها**

يعود أصل الجريدة الرسمية التركية التي هي اليوم بمثابة الذراع الإعلامي الرسمي للدولة التركية، والمنوطة بنشر المراسيم والقوانين الرسمية إلى عهد السلطان العثماني "محمود الثاني (II. Mahmud)"، التي أنشـــأت في عهده واختار اســـمها بنفســـه لتكون: جريدة "تقويمِ وقايع (Takvim-i Vekayi)". وقد صـــــدر العدد الأول منها في 11 نوفمبر 1831م، تحت إدارة المؤرخ التركي "أسعد أفندي (Esat Efendi)"[2].

أما الجريدة الرسـمية للدولة التركية الحديثة، فقد أصـدرها البرلمان المنعقد في "أنقرة" من أجل إدارة "حرب الاســـتقلال"، في 7 اكتوبر 1920م. وهذا التاريخ هو المقيد فعليًا إلى الآن على الصـفحة الأولى للجريدة. وقد نُشـر العدد الأول منها بعد أربعة أشـهر من تأسـيسـها باسم

[1] الموقع الرسمي للجريدة الرسمية التركية https://www.resmigazete.gov.tr/ (22.02.2025)

[2] Nuri İnuğur, **Basın ve Yayın Tarihi**, Der Yayınları, İstanbul 1993, s. 173.

"جريده رســـميه (Cerîde-i Resmiyye)" يوم 7 فبراير 1921م بموجب القرار البرلماني رقم 263.[3]

وفي العدد 22 للجريدة والمنشور بتاريخ 10 سبتمبر 1923م تم تغيير اسم الجريدة إلى "رسـمي جريدة (Resmî Cerîde)". أما في العدد 763 والمنشـور بتاريخ 17 ديسـمبر 1927م تم تغيير اســم الجريدة إلى الجريدة الرسـمية لجمهورية تركيا "توركيه جمهوريتي رســمي غزته (T.C. Resmî Gazete)" ولا تزال الجريدة تُنشر بهذا الاسم إلى يومنا هذا[4].

**2. طباعة الجريدة وإصدارها**

وقد ظلت الجريدة الرسمية تصـدر ورقيًّا منذ نشـأتها؛ حتى دُشِّن الموقع الرسـمي للجريدة (https://www.resmigazete.gov.tr/) والتابع لرئاسة الجمهورية اعتبارًا من 27 يونية 2000م. وقد أصـــبح من الممكن الوصـــول من خلاله إلى جميع أعداد الجريدة اعتبارًا من العدد الأول الصـادر في 7 فبراير 1921م، مع إتاحة تصـفح الجريدة بجميع أقسـامها بسـهولة ويسـر، وذلك بالمجان دون أية رسوم أو اشتراك على الموقع الإلكتروني الرسمي للجريدة[5].

بينما تم إيقاف طباعة الجريدة الرسمية ورقيًّا اعتبارًا من 14 سبتمبر 2018م، وأصبحت تُنشـر إلكترونيًّا عبر الإنترنت، ولا تُطبع الجريدة الرسـمية إلا لأغراض الأرشـفة فقط، كما يُتاح نشـر نسـخ مطبوعة منها لتُمنح مقابل رسـوم طباعة، وذلك للمؤسـسـات والهيئات العامة التي تُحدّدها المديرية العامة في حالة الضرورة. وتتمتع النسخة المطبوعة من الجريدة الرسمية بنفس المحتوى والحجية القانونية للنسخة المنشورة عبر الإنترنت[6].

**ثانيًا: الترجمة في الحقل الدبلوماسي (ترجمة المواثيق الدولية)**

**1. مفهوم الدبلوماسية**

[3] Esra Dik, **Türkiye'de Resmi Gazete'nin Serüveni**, Memleket Siyaset Yönetim, Cilt: 4, Sayı: 11, 2009, s. 172.
[4] Esra Dik, **a.g.e.**, s. 174.
[5] الموقع الرسمي للجريدة الرسمية التركية https://resmigazete.gov.tr/sayfa-tarihce (15.03.2025)
6 الموقع الرســـمي للجريـدة الرســـميـة التركيـة https://www.resmigazete.gov.tr/resmigazetemevzuati (21.03.2025)

الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل، مأخوذة من لفظ (Diploma)، الذي استعمله الإغريق قديمًا للدلالة على الوثيقة التي تصـــدر عن أصـــحاب الســـلطة، وتمنح حامليها امتيازات وصـــلاحيات معيّنة. كما اســـتعملها الرّومان بعد ذلك للإشـــارة إلى الوثيقة المطوية، إذ كانت الوثائق الرسمية عندهم تنسخ على ألواح معدنية وتطوى بشكل معين. ثم بقيت الكلمة تتطور، وتتغيّر مع تغيّرات العصر، لتشير فيما بعد إلى الأوراق أو الوثائق الرسمية. ومع مرور الوقت وتطوّر العمل الدبلوماســي، صــارت كلمة دبلوماســية كلمة موحَّدة موجودة في مختلف اللغات، لتدل وتشير إلى مجال العلاقات الدولية وكل ما له علاقة بذلك[7].

ويعرفها المتخصصون على أنها: "مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصـــول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي والتوفيق بين مصـــالح الدول المتباينة، وفنّ إجراء المفاوضـــات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات"[8].

ومن ثم يتضــح أن الدبلوماســية بمثابة جســر يربط بين الدول، وأداة لتســيير العلاقات الخارجية بشكل سليم لتجنب الصراع أو أي نوع من المشكلات التي قد تؤثر على العلاقات الخارجية للدول.

**2. أنواع الترجمة الدبلوماسية**

تتنوع اللغة الدبلوماســية إلى لغة شــفهية متمثلة في الخطابات التي يلقيها ممثلو الدول، وكتابية أو تحريرية متمثلة في الاتفاقيات والمعاهدات والبيانات الرســـمية وذلك على النحو الآتي:

– **الترجمة الدبلوماســـية التحريرية:** هي نوع من أنواع الترجمة التقنية، تعرف بالترجمة المصـطلحاتية أو المفرداتية نظرًا لخصـوصـية مفرداتها، وتختص بترجمة النصـوص المكتوبة

7 عبد الفتاح الرشـــدان، محمد خليل الموســـى، أصـــول العلاقات الدبلوماســـية والقنصـــلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ط 1، 2005م، ص 15.

8 محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1989م، ص 48.

التي لها علاقة بالمجال الدبلوماسي عبر استعمال مترجم دبلوماسي، وغالبًا ما يتم تنفيذها على مستوى السفارات والقنصليات والهيئات الدولية[9].

– **الترجمة الدبلوماسية الشفهيَّة:** وتختص بترجمة الخطاب الدبلوماسي بصفة عامة عبر استعمال مترجم دبلوماسي، وغالبًا ما يتم تنفيذها خلال المؤتمرات والملتقيات في المحافل الدولية[10].

**ثالثًا: المواثيق الدولية**

**1. مفهوم المواثيق الدولية**

الميثاق: وَثِقَ به يثق بكسر الثاء فيهما (ثقة) إذا ائتمنه. و(الميثاق) العهد، والجمع (المواثيق) و(الميـاثق) و(المياثيق). و(المواثقة) المعاهدة ومنه قوله تعالى: {وَمِيثَاقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ} (سورة المائدة: 7)[11].

والمواثيق الدولية: تُعرف المواثيق الدولية في اللغة التركية بـ( **Uluslararası Antlaşmalar**) وهي الاتفاقيات أو المعاهدات التي تُبرم بين الدول في ضوء القانون الدولي بهدف عقد اتفاق جديد، أو تغيير اتفاق قائم أو إلغائه[12].

**2. أنواع المواثيق الدولية**

تتنوع المواثيق الدولية المبرمة بين الدول أو المنظمات الدولية إلى عدة أنواع لكل منها وظيفة محددة وذلك على النحو الآتي:

**أ. المعاهدة (Antlaşma):** يستعمل هذا اللفظ للدلالة على الاتفاق الدولي الذي يبرم في الميادين ذات الأهمية القصوى، ومثال ذلك المعاهدات الإستراتيجية والعسكرية ومعاهدات

9 أمل بعداش، مدخل إلى الترجمة السياسية والدبلوماسية، دار الحكمة، القاهرة، 2019م، ص 19.

10 المرجع نفسه، ص 19.

11 زين الدين الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب، لبنان، 1982م، باب الواو، ص 332.

12 Anıl Çetinkaya, **Uluslararası Antlaşmaların Yapılışı Ve Geçersizliği**, Yüksek Lisans Tezi, Ankara Yıldırım Beyazıt Üniversitesi, Ankara, 2018, s. 18.

السلام وتعيين الحدود ومعاهدات التحالف والصداقة. وقد قل استعمال هذه التسمية في العقود الأخيرة[13].

**ب. الاتفاقية (Anlaşma):** صك قانوني دولي أقل أهمية من المعاهدة ويستعمل لتسمية المعاهدات الجماعية التي تعقد تحت لواء المنظمات الدولية والتي تسن قانونا دوليا مثل اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية 1969م، واتفاقية "مونتيغو باي" لقانون البحار 1983م. أما عقدت بين دولتين فإنها تعنى بالميادين الفنية المهمة مثل الطيران الدولي، والنقل البحري الدولي والبحرية التجارية، والتعاون والأمن الدولي، والاعتراف بالمجرمين وغيرهم[14].

**ج. الاتفاق (Sözleşme):** يقل الاتفاق أهمية عن المعاهدة والاتفاقية وغالبا ما يستعمل لتسمية المعاهدات الثنائية ويعني مواضيع ذات صفة فنية وإدارية تعنى بالتعاون ببين الدول في ميدان التجارة وتفادي الازدواجية والثقافة والتعليم والاقتصاد والاستثمار والمساعدات المالية والقروض وغيرها. كما قد تعقد الاتفاقات بين الدول والمنظمات الدولية من أجل أن تحتضن هذه الدول مؤتمرات هذه المنظمات ودوراتها وتسمى "اتفاقات المقر". وقد تراجعت تسميتا المعاهدة والاتفاقية لصالح الاتفاق، حيث أصبحت تسمى غالبية الصكوك الدولية اليوم بالاتفاق[15].

**د. البروتوكول (Protokol):** يكون بدوره أقل رسمية من المعاهدات المذكورة آنفًا، ويكون دائمًا تابعًا لمعاهدة سابقة لكنه يأتي في وثيقة مستقلة على عكس الملحق الذي يكون في آخر المعاهدة. ونميز عدة أنواع من البروتوكولات نذكر منها: البروتوكول الإضافي الذي يكمل المعاهدة والبروتوكول المعدل الذي يعدلها والبروتوكول الاختياري التابع لمعاهدة متعددة الأطراف، حيث يتفق طرفان أو أكثر على إضافة التزامات للمعاهدة دون أن تلزم بها بالضرورة

13 قريمط نور الدين، الترجمة القانونية في الحقل الدبلوماسي، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2015م، ص 35.
14 المرجع نفسه، ص 35.
15 قريمط نور الدين، مرجع سابق، ص 36.

الأطراف الأخرى. وحتى وإن كان البروتوكول تابعا لمعاهدة سابقة، إلا أنه يتخذ شكل المعاهدة ويتبع الإجراءات الشكلية نفسها من مفاوضة وتوقيع وما يتبع ذلك[16].

**هـــــــ. مذكرة التفاهم (Mutâbakat Zaptı/Muhtırası)**: وهي اتفاق مبدئي يعبر عن نية الأطراف في التعاون أو التنسيق في مجال معين، دون أن تُنشئ التزامات قانونية مُلزمة بذاتها، إلا إذا نُصّ صراحة على ذلك. وغالبًا ما تُستخدم في العلاقات الدبلوماسية والاتفاقات الفنية أو الأولية، وتُعد أداة مرنة لترتيب التعاون دون الخضوع لإجراءات التصديق الرسمية. ومع ذلك، قد تكتسب بعض مذكرات التفاهم طابعًا مُلزِمًا إذا استوفت شروط التعاقد الدولي[17].

كما تُصنف هذه المواثيق بحسب موضوعها، فقد تتعلق بقضايا سياسية، عسكرية، ثقافية، اقتصادية، مالية، تجارية، قضائية، ورياضية، وبيئية، ونقل، واتصالات وغيرها من المجالات[18].

## المبحث الأول

## الاقتراض في اللغة التركية

إن للمترجم اتجاهين يسلكهما في عملية الترجمة، فإذا كان النص المراد ترجمته يجد ما يقابله مباشرة في اللغة الهدف من حيث التشابه في التركيب ودلالات المفردات وترتيبها، فعندئذ تتم الترجمة باعتماد استراتيجية الترجمة المباشرة التي تقتضي أدنى درجة من التغيير من لغة إلى أخرى. والتي يعد الاقتراض **(Ödünçleme)** أهم عنصر فيها.

فالاقتراض اللغوي ظاهرة شائعة بين اللغات فهو يمثل إحدى الوسائل المهمة التي تنمو بها الثروة اللفظية؛ ذلك أنّ أية لغة لا يمكنها أن تتطور دون مدد خارجي من لغات أخرى، فهو ظاهرة لغوية لا تكاد تخلو منها أي لغة إنسانية ما دام لها متحدثون لهم أدنى اتصال مع متحدثي لغة أخرى.

[16] Gülhanım ÜNSAL, **Diplomasi Dili Ve Çevirisi**, Rumelide Dil Ve Edebiyat Araştırmaları Dergisi, Sayı 17, 2019, s. 31.
[17] Anıl Çetinkaya, **a.g.e.**, s. 41.
[18] **a.e.**, s. 34.

"فتعكس هذه الاســـتراتيجية نوعًا من الافتقار في اللغة الهدف؛ حيث يلجأ المترجم إلى هذا الأسلوب عندما تفتقر اللغة المصطلحات، ولا يكون مقابل اللفظ موجودًا في اللغة الهدف. ربما كان هذا المصـــطلح أو اللفظ يعبر عن تقنية جديدة أو مفهوم لم يُذكر من قبل، وهو من أسهل الحلول؛ ولكن على المترجم أن يراجع المعاجم جيدًا ويتأكد من عدم وجود المصطلح أو ما يدل على نفس دلالته"[19].

### 1. مفهوم الاقتراض (Ödünçleme)

الاقتراض: هو مصدر اقترض يقترض اقتراضًا. واقترضت منه أي أخذت منه القروض، وأقرضـــه أي أعطاه قرضًـــا. ويُقال أقرضـــه المال وغيره، والقرض ما تعطيه غيرك من مال أو نحوه على أن يرده إليك[20].

### 2. الاقتراض في اللغة العربية

باســـتقراء المعاني اللغوية لمادة **(ق ر ض)** في اللغة نجد أنها تدور حول معاني أخذ القرض أو إعطائه أو طلبه. بينما الاقتراض بمفهومه اللغوي فهو مصـــطلح حديث؛ ومن ثم لم تتعرض المعاجم العربية لتعريفه[21].

وهو في الاصـطلاح العربي: يعني الاقتباس، أي الأخذ والعطاء، وهذا من سـنن اللغات لأن اللغة أيًّا كانت ظاهرة اجتماعية، ولا يمكن تصـــورها إلا في ظل نظام للتبادل الفكري والمادي بين المجتمعات، ولا يمكن أن تتم عملية التبادل الحضـــاري غير متبوعة بتبادل لغوي[22].

ويتحقق الاقتراض بنقل كلمة أجنبية من لغتها الأصـــلية إلى لغة أخرى وفق الضـــوابط الإملائية أو الصـرفية أو الصـوتية حتى تسـتقيم مع النطق السـليم في اللغة المنقول إليها، أو

19 أنعام بيوض، الترجمة الأدبية مشاكل وحلول، دار الفرابي، لبنان، ط1، 2003م، ص 67.
20 مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الشروق الدولية للنشر، القاهرة، 2004م، ص 734.
21 مصطفى يوسف، ظاهرة الاقتراض اللغوي دراسة تحليلية، مجلة سرديات، مصر، العدد 40، 2022م، ص 95-96.
22 صالح بلعيد، فقه الغة العربية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002م، ص 114.

أخذ المعنى اللغوي فحسب ثمّ ترجمته، أو دمج كلمة محلّية بأخرى أجنبية. فهو إدخال أو استعارة ألفاظ أو غيرها من لغة إلى أخرى، وقد استعمل أهل اللغات لفظ الاقتراض والنقل، والاستعارة والإدخال وأطلقوها على الألفاظ التي أدخلوها في لغتهم؛ أما العرب فقد أطلقوا على عملية نقل الألفاظ واستعارتها لفظ "التعريب"، وعلى الألفاظ المقترضة الألفاظ "المعرَّبة"، كما استعملوا لذلك اصطلاحات أخرى كالدخيل، والمولّد، والمحدث، وقيل: أخذ جماعة لغوية سمة صوتية، أو صوتًا ما أو بنية صرفية، أو وحدة معجمية أو تركيبًا نحويًّا، أو وحدة دلالية، أو سمة أسلوبية من لغة مصدر؛ وذلك لملء خانة فارغة، فالاقتراض اللغوي يتصل إذًا بأنظمة اللغة كلها[23]. أمَّا في الاصطلاح اللغوي فهو: تأثر لغة بأخرى، فتأخذ منها ألفاظًا أو دلالات أو أصوات أو نحو ذلك[24].

### 3. الاقتراض في اللغة التركية

يُعرف الاقتراض في اللغة التركية بـ(**Ödünçleme**)، وهو ظاهرة لغوية تتجلي في إدخال عناصر من لغة ما إلى لغة أخرى لأسباب سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أوغيرها، وذلك في أي مستوى من مستويات اللغة. كاقتراض اللغة التركية من اللغة العربية كلمة (**Kitap**) بمعنى كتاب، واقترضت التركية من الفارسية كلمة (**Duvar**) بمعنى جدار، واقترضت التركية والعربية من الإنجليزية كلمة (**İnternet**) بمعنى إنترنت[25].

وقد أطلقت اللغوية التركية "زينب قورقماز (1921–2025م) (**Zeynep Korkmaz**)" في معجم مصطلحات قواعد اللغة التركية على "الاقتراض" اسم (**Alıntı Kelime**) "الكلمة المستعارة" وعرَّفته بأنه: انتقال كلمة من لغة إلى أخرى، واعتبارها مفردة من مفردات هذه اللغة[26].

23 مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 95–96.

24 أميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، بيروت، ط 1، ج 2، 2006م، ص 377.

25 Kamile İmer v.dğr., **Dilbilim Sözlüğü**, Boğaziçi Üniversitesi Yayınevi, İstanbul, 2011, s. 199.

26 Zeynep Korkmaz, **Gramer Terimleri Sözlüğü**, Türk Dili Kurumu Yay., Ankara, 1992, s. 6.

ومن خلال هذا التعريف اللغوي والاصطلاحي نتوصل إلى أن الاقتراض ظاهرة لغوية عالمية تتمثل في استعارة كلمات أو تعابير أو أصوات من لغات أخرى، ومن ثَم توظيفها في اللغة المقترضة كما هي أو بتغيير في الشكل أو المعنى، تغييرًا يتناسب ويتماشى مع اللغة المقترضة؛ حيث تستقر كثير من الألفاظ المقترضة في البيئة اللغوية للغة الهدف، ويتم توظيفها على نطاق واسع على مستوى اللغة المنطوقة والمكتوبة على حد سواء، مما يتطلب مرونة اللغة في تطويع الألفاظ المقترضة لقواعد النطق والإملاء والهجاء. ويُستعمل الاقتراض على مستوى اللفظ، وتعتبر هذه الاستراتيجية الدرجة الصفر من الترجمة؛ لأن المترجم ينقل اللفظ كما هو دون أدنى تغيير ويتم اللجوء إلى هذه التقنية في ترجمة أسماء العلم والمصطلحات الثقافية الخاصة باللغة المصدر، ولا سيما في المجال الدبلوماسي، الذي يعتمد النص فيه على مادة قانونية محكمة الألفاظ في مجالات مختلفة، بحسب مجالات الاتفاق والتعاون بين الدولتين المتعاقدتين، فنجد كثيرًا من الألفاظ العربية التي تأصلت في اللغة التركية ولا يمكن الاستغناء عنها، ومن الأمثلة على ذلك:

في اللغة العربية كلمة **(مادة)** وفي التركية **(Madde)**[27]:

وهو مفهوم قانوني، وعنصر أساسي في صياغة العهود والاتفاقيات، فلا تكاد تخلو اتفاقية من هذا اللفظ. وقد اقترضت اللغة التركية من اللغة العربية كلمة (مادة) كما هي دون تغيير، والتي تُستخدم للدلالة على الأحكام المنفصلة الواردة في القوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات، ويتم ترتيبها وتسلسلها بشكل مستقل[28].

كذلك في اللغة العربية كلمة **(طرف)** وفي التركية **(Taraf)**[29]:

[27] Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti Ile Ürdün Haşimi Kralliği Hükümeti Arasinda Gümrük Konularinda Işbirliği Ve Karşilikli Yardim Anlaşmasi**, Sayı 28185, 26 Ocak 2012.

[28] Türk Hukuk Kurumu, **Türk Hukuk Lugatı**, Başbakanlık Basımevi, Ankara, 3. Baskı, 1991, s. 213.

[29] Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti Ile Ürdün Haşimi Kralliği Hükümeti Arasinda Gümrük Konularinda Işbirliği Ve Karşilikli Yardim Anlaşmasi**, Sayı 28185, 26 Ocak 2012.

وهي أيضًـــا مفهوم قانوني يعبر به عن طرفي العقد، فلا تكاد اتفاقية أو ميثاق بين طرفين يخلو من هذا اللفظ، وقد اقترضته التركية من العربية وتأصل فيها، وخضع لقواعد اللغة المقترِضة.

**4. تأثير الإسلام في اللغة والهوية الثقافية عند الأتراك**

بدأ اعتناق الأتراك للإســـلام في عهد القراخانيين (840 – 1212م)[30] الذين اتخذوا الحروف العربية في كتابة لغتهم التركية، وبذلك احتلت لغة القرآن مكانة مرموقة في حياتهم. وكانت اللغة العربية، هي اللغة الرسمية في الأناضول حتى القرن الثاني عشر، وقد احتفظت اللغة العربية بهذه المكانة حتى القرن الثالث عشر قبل أن تحل محلها اللغة الفارسية تدريجيًّا[31]. وكان الأتراك قديمًا يستخدمون الأبجدية الأُويْغُورية فاستبدلوها بالأبجدية العربية. والمعروف أن العثمانيين عاشـوا إلى جانب السـلاجقة الأتراك حتى ورثوا ملكهم وثقافاتهم، وكانت الفارسـية قوامًا للثقافة عندهم، فأخذوا عنهم الفارسية، وتأثرت لغتهم العثمانية بها.

وتأسيسًا على ما سبق، يرتبط العرب والأتراك بروابط تاريخية وثقافية عميقة، قائمة على الثقافة الإسـلامية المشـتركة. لقد ضـمت الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشـر والسـادس عشـر كلًا من سـوريا ولبنان وفلسـطين ومصـر ومنطقة الحجاز في عهد السـلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ – ١٥١٢م)، وتلا ذلك بقية البلاد العربية على حقب زمنية متتالية. وقد كان تعليم اللغة العربية من الوســـائل الحتمية الكفيلة باســـتمرار النظام الإداري الذي ورثه العثمانيون من الأتراك السلجوقيين، والذي كانت فيه الثقافة التركية منصـهرة في ثقافة إسـلامية مشتركة[32].

**5. الاقتراض اللغوي بين العربية والتركية: أرقام وأمثلة**

[30] **İslâm Ansiklopedisi**, TDV Yayınları, İstanbul, 2001, Cilt 24, s. 412.
[31] Oğuzhan Durmuş, **Alıntı Kelimeler Bakımından Türkçe Sözlük**, Atatürk Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü Dergisi, Sayı 26, 2004. s. 6.
32 تيســير محمد الزيادات، ســميرة ياير، التأثر والتأثير اللغوي بين اللغة العربية والتركية، مجلة الدراســات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، العدد 1، 2014م، ص 8.

وفي دراســـة أجريت على المعجم التركي لمجمع اللغة التركية (TDK) لعام ٢٠٠٥م أظهرت أن تأثير اللغة العربية في اللغة التركية يبلغ أعلى نسبة (٦٤٦٣) كلمة عربية، يليه بعد ذلك التأثر باللغة الفرنسية (٤٩٧٤) كلمة، ثم باللغة الفارسية (١٣٤٧) كلمة، ويبلغ مجموعات المفردات الدخيلة من كافة اللغات (١٤٧٩٦) كلمة وهو رقم كبير من مفردات اللغات الدخيلة إلى التركية[33].

على الجانب الآخر فإن اللغة العربية قد تأثرت بعض الشيء باللغة التركية فكما أنه من المعلوم أن الإمبراطورية العثمانية قد حكمت البلاد العربية ما يزيد عن (٤٠٠) ســـنة تقريبًا، وكان من الطبيعي أن تتأثر اللغة العربية باللغة التركية آنذاك، إذ دخلت إلى العربية بعض الكلمات من الأســـماء التركية إلى اللغة العربية، منها[34]: برغل: أي القمح المحروش بعد غليه bulgu؛ برغي: آلة الثقب أو المثقاب burgu؛ بَسْطُرما: قديد اللحم المملح pastırma؛ بقشيش: العطية والإكرامية bahşiş؛ بَيْرَق: العلم والراية bayrak؛ باشا: من ألقاب الشرف التركية paşa؛ التنكة: إناء لصـــنع القهوة teneke؛ الخان: الفندق والحانوت والمتجر والحاكم والأمير han؛ السجق، المعي المحشي باللحم sucuk؛ الدمغة: الرسم والضريبة على المحررات damga.

وبناء عليه، نجد أن اللغتين العربية والتركية قد شهدتا تفاعلًا لغويًّا عميقًا نتيجة للتواصل الحضـــاري والديني، خاصـــة بعد دخول الأتراك في الإســـلام في عهد القراخانيين واعتمادهم الحروف العربية. وقد أدى هذا الاحتكاك إلى تبادل واسع في المفردات، حيث أثرت العربية في التركية بشكل كبير، وخاصـة في العهد العثماني. كما تسللت كلمات تركية إلى العربية خلال فترة الحكم العثماني الطويل للبلاد العربية. ويُظهر هذا التبادل اللغوي مدى ترابط الثقافتين في ظل الحضارة الإسلامية المشتركة.

[33] Muzaffer Özli, **Arapça'dan Türkçeleşmiş Kelimeler Sözlüğü**, İlahiyat Fakültesi Dergisi, Sayı 12, 2007, s. 365.

34 المرجع نفسه، ص 11.

## المبحث الثاني: الاقتراض كاستراتيجية في الترجمة الدبلوماسية

الاقتراض اســتراتيجية مهمة من الاســتراتيجيات المباشــرة في الترجمة، وهي تمثل حلًّا لتجاوز مشـــكلة العثور على المكافئ في اللغة الهدف؛ ولكن على المترجم ألا يلجأ إلى هذا الأســـلوب إلا بعد أن يراجع المعاجم جيدًا ويتأكد من عدم وجود اللفظ أو ما يدل على نفس دلالته[35]؛ فعندما يشرع المترجم في ترجمته يجد نفسه أمام ثلاث احتمالات؛ إما أن تقابله ألفاظ جديدة ليس لها مقابل في لغته، أو ألفاظ مقترضــة بالفعل ولا يوجد لها بديل في لغته، أو ألفاظ مقترضة وفرَّ لها المعجم بدائل أصيلة في اللغة الهدف. في الحالة الأولى والثانية لا يوجد أمام المترجم خيار سوى اللجوء إلى اقتراض اللفظ الجديد، أو استعمال اللفظ المقترض بالفعل والذي لا يوجد مقابل له في لغته؛ أما في الحالة الثالثة عندما يتوفر البديل الأصــيل والمكافئ الدقيق في لغته، فلا يفضــل اقتراض ألفاظ جديدة أو اســتعمال ألفاظ مقترضــة بالفعل، وذلك حرصًــا على توظيف مفردات اللغة الهدف الأصيلة. فلا ينبغي أن يجد المترجم الحل الأسهل في نقل اللفظ المقترَض مباشرة دون النظر في معاجم اللغة الهدف، فلا يلجأ إلى الألفاظ المقترضة إلا لضـــرورة لغوية أو ثقافية أو لغياب المقابل الأصـــيل في اللغة الهدف؛ لأن الاســـتخدام غير المبرر للمفردات المقترضـــــة قد يحدّ أحيانًا من فاعلية الترجمة في تحقيق التكيّف اللغوي والثقافي المطلوب.

**- أنواع الاقتراض**

للاقتراض أنواع مختلفة تختلف بحســب مصــدر الكلمة المقترضــة أو بنيتها وذلك على النحو الآتي:

**أولًا: الاقتراض من حيث لغة المصدر**

**1. اقتراض مباشر (Doğrudan Ödünçleme):**

35 أنعام بيوض، مرجع سابق، ص 67.

هو أن يكون اللفظ المقترض خاصًا بلغة المصدر[36]. فيشير هذا النوع من الاقتراض إلى عملية نقل المفردة من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف بشكل مباشر، دون تدخل أو وساطة لغوية من لغة ثالثة. وتُستخدم هذه الطريقة في ترجمة المواثيق والمعاهدات الدولية عندما يتعامل المترجم مع مصطلحات أو تعبيرات ليس لها مكافئ في اللغة الهدف، فيلجأ إلى تبنيها كما هي من اللغة المصدر. يتميز هذا الشكل من الاقتراض بدقته في الحفاظ على المرجعية الأصلية للكلمة، ونجد هذا النوع عند ترجمة المعاهدات من العربية إلى التركية؛ حيث يصادف المترجم كثيرًا من المفردات التي اقترضتها اللغة التركية من العربية بشكل مباشر.

نموذج من اتفاقية التعاون المشترك بين تركيا والكويت في المجال الاقتصادي والتقني[37]:

– إقامة المشروعات الاقتصادية والمالية **والتجارية** والمصرفية **والصناعية** والزراعية والسياحية **والخدمات** والنقل والاتصالات والتنمية الفنية بين **الطرفين** المتعاقدين.

- **Taraf**lar arasında ekonomi, finans, **ticari**, bankacılık, **sanayi**, tarım, turizm, **hizmet**, ulaştırma, iletişim ve teknik kalkınma alanlarında projeler oluşturulması.

**التحليل:** بالنظر في هذا المثال، نجد أنه تمت ترجمة الكلمات (التجارية، الصناعية، الخدمات، الطرفين) بألفاظ مقترضة اقتراضًا مباشرًا؛ حيث اقترضت اللغة التركية هذه الكلمات من العربية اقتراضًا مباشرًا دون لغة وسيطة، فتُرجمت إلى (ticari, sanayi, hizmet, taraf).

**2. اقتراض غير مباشر (Dolaylı Ödünçleme):**

هو أن يكون اللفظ المقترض قد اقترضته لغة المصدر من لغة وسيطة. أي انتقال المفردة من لغة المصدر إلى اللغة الهدف عبر لغة وسيطة، وليس من المصدر الأصلي مباشرة. وغالبًا ما يحدث هذا النوع من الاقتراض نتيجة للتداخل التاريخي أو الثقافي بين عدة لغات؛ حيث تنتقل الكلمة أولًا إلى لغة أخرى، ثم تُقتبس منها إلى اللغة المستقبلة. وقد يؤدي هذا المسار غير المباشر أحيانًا إلى تحوير في شكل الكلمة أو معناها، مما قد يُنتج اختلافات

[36] Mesut Tepesu, **Yenileşme Dönemi Türkçesi Leksikolojisi**, Doktora Tezi, İstanbul Üniversitesi, İstanbul, 2022, s. 33.
[37] Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti İle Kuveyt Devleti Hükümeti Arasında Ekonomik Ve Teknik İşbirliği Anlaşması**, Sayı 27630, 3 Temmuz 2010.

طفيفة عن دلالتها الأصـلية[38]. وهذا النوع من الاقتراض نادرًا بين اللغتين العربية والتركية، ولم نصادف له أمثلة في الوثائق الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية التركية.

**ثانيًا: الاقتراض من حيث البنية**

ينقسم الاقتراض من حيث البنية إلى قسمين على النحو الآتي:

**1. الاقتراض الكامل (Tam Ödünçleme):**

هو ترجمة الكلمة عن طريق اقتراضـها شـكلًا ومعنى دون تغيير أو تعديل، كما هي في لغة المصـــدر[39]. فالاقتراض الكامل يقتضـــي اقتراض الكلمة من لغتها كما هي دون تعديل أو تغيير أو ترجمة. ويتحقق ذلك بشكل ملحوظ في الترجمة الدبلوماسية عند ترجمة إحدى الوثائق الدولية، فقد اقترضت اللغة التركية من اللغة العربية كثيرًا من الألفاظ اقتراضًا كاملًا دون تغيير في شـــكلها أو صـــوتها أو دلالتها، ولكن اللغة التركية قد أوجدت بعد ذلك لبعض هذه الألفاظ مقابل من لغتها، بينما تأصـل البعض الآخر وشـاع اسـتخدامه دون أن توفر اللغة المقترضـة بديلًا له.

**على سبيل المثال كلمة (طبيعي) (Tabii / Doğal):**

**النموذج الأول**، من اتفاقية التعاون المشـــترك بين تركيا والبحرين في مجال تشـــجيع وحماية الاستثمار[40]:

– استثمار وصيانة الموارد **الطبيعية** وفقا للقانون الدولي.

- Uluslararası hukuka göre **tabii** kaynakların işletilmesi ve korunması.

**النموذج الثاني**، من اتفاقية التعاون المشـــترك بين تركيا والبحرين في مجال تشـــجيع وحماية الاستثمار[41]:

[38] Mesut Tepesu, **a.g.e.**, s. 33.
[39] Mesut Tepesu, **a.g.e.**, s. 104.
[40] Resmi Gazete, **Bahreyn Krallığı Hükümeti Arasında Yatırımların Karşılıklı Teşviki ve Korunmasına İlişkin Anlaşma**, Sayı 27630, 03 Temmuz 2010.
[41] Resmi Gazete, **Bahreyn Krallığı Hükümeti Arasında Yatırımların Karşılıklı Teşviki ve Korunmasına İlişkin Anlaşma**, Sayı 27630, 03 Temmuz 2010.

– امتيازات الأعمال الممنوحة بموجب قانون أو عقد، بما في ذلك الامتيازات المرتبطة بالموارد **الطبيعية.**

- **Doğal** kaynaklarla ilgili olarak verilmiş imtiyazları da kapsayacak şekilde, kanunla veya sözleşmeyle sağlanan iş imtiyazları.

**النموذج الثالث،** من اتفاقية التعاون المشـــترك بين تركيا والكويت في المجال الاقتصـــادي والتقني[42]:

– لتحقيق نمو اقتصادي ثابت وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيهما، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

- Sürekli bir ekonomik kalkınmanın sağlanması, iki ülke vatandaşlarının yaşam standartlarının iyileştirilmesi ve mevcut **doğal** kaynakların ve insan kaynaklarının karşılıklı olarak etkin bir şekilde kullanılması.

**التحليل:** بالنظر في هذه الأمثلة، نجد أن كلمة (طبيعي) قد تُرجمت في المثال الأول إلى (tabii)، وهي كلمة مقترضـــة من اللغة العربية اقتراضًـــا مباشـــرًا وكاملًا، ولم يكن اللجوء مباشرة إلى استخدام لفظ مقترض من اللغة العربية لضرورة لغوية مُلحّة، خاصة في ظل توفّر المقابل التركي الأصيل (doğal) في المعاجم التركية، ولهذا نجد كلمة (طبيعي) قد تُرجمت في المثالين الثاني والثالث إلى (doğal) وهي كلمة تركية الأصـــل، وذلك حرصًـــا على توظيف مفردات اللغة الهدف الأصـــيلة، فلا ينبغي أن يجد المترجم الحل الأســـهل في نقل اللفظ المقترض مباشرة دون النظر في معاجم اللغة الهدف، ولا يتم اللجوء إلى الألفاظ المقترضة إلا لضـــرورة لغوية أو ثقافية أو لغياب المقابل الأصـــيل في اللغة الهدف؛ لأن الاســـتخدام غير المبرر للمفردات المقترضـــة قد يحدّ أحيانًا من فاعلية الترجمة في تحقيق التكيّف اللغوي والثقافي المطلوب.

### 2. الاقتراض الجزئي / الناقص (Eksik Ödünçleme):

[42] Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti İle Kuveyt Devleti Hükümeti Arasında Ekonomik Ve Teknik İşbirliği Anlaşması**, Sayı 27630, 03 Temmuz 2010.

هو اقتراض الكلمة مع تعرضها لتغيير في الشكل أو الصوت أو المعنى عما كانت عليه في لغة المصـــــدر[43]، ويحدث عندما تقترض اللغة كلمة من لغة أجنبية وتجري عليها بعض التعديلات الصـوتية أو الصـرفية حتى تندمج في اللغة المقترضـة وتتماشـى مع نظامها العام. ويظهر هذا النوع من الاقتراض بين اللغة العربية واللغة التركية بشكل كبير، فقد انتقلت كلمات من العربية إلى التركية وخضـعت إما لتغيير صـرفي أو صـوتي أو دلالي، مثل إفراد الجمع أو جمع المفرد كما في كلمة (أرض) التي انتقلت إلى التركية بصـــيغة الجمع (Arazi)، وكلمة (لباس) التي انتقلت إلى التركية أيضًا بصيغة الجمع (Elbise). ويندرج تحت الاقتراض الجزئي هذه الأنواع:

**أ. التغيير الكلي لدلالة اللفظ المقترض**

وهي كلمات دخلت التركية بنفس اللفظ واختلفت في المعنى؛ حيث تتغير دلالة الألفاظ المنتقلة من اللغة العربية إلى اللغة التركية إلى دلالة مختلفة تمامًا، وغالبًا ما تكون هناك علاقة مجازية بين الدلالة الجديدة والدلالة الأصلية[44].

نموذج من اتفاقية التعاون المشترك بين تركيا وسوريا في مجال الثقافة[45]:

– يعمل كل من الجانبين على تضـمين **مناهجه** المدرسـية ما يشـير إلى واقع تطور العلاقات الســـورية التركية في كافة المجالات، ويؤكد الجانبان على الموضـــوعية في طرح الحقائق التاريخية والجغرافية في تلك **المناهج.**

- Her iki taraf kendi okullarındaki **müfredatına** Türkiye-Suriye ilişkilerinin her alanda gerçeklere uygun gelişimini içeren hususların dahil edilmesine çalışacaklar, ve taraflar coğrafi ve tarihi gerçeklerin **müfredata** objektif olarak yansıtılmasına önem vereceklerdir.

[43] Mesut Tepesu, **a.g.e.**, s. 106.

44 علي عبد الواحد عبد الحميد، الاقتراض اللغوي من اللغة العربية في اللغة التركية، مجمع الملك ســـلمان العالمي للغة العربية، الرياض، ط 1، 2024م، ص 150.

[45] Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Suriye Arap Cumhuriyeti Hükümeti Arasında 2010-2011-2012 Yılları İçin Kültür Anlaşması**, Sayı 27561, 24 Nisan 2010.

**التحليل:** بالنظر في هذا المثال، نلاحظ أن كلمة (مناهج) قد تُرجمت إلى التركية بكلمة مقترضـــة اقتراضًـــا مباشـــرًا من اللغة العربية وهي (müfredat)، وهو اقتراض جزئي؛ حيث اقتُرض اللفظ العربي (مفردات) الذي يعني كلمات اللغة وألفاظها[46]، ولكنه انتقل إلى اللغة التركية وقد تعرض لتغيير كامل في الدلالة، ليحمل دلالة جديدة تدل على المناهج الدراسية في المؤسسات التعليمية[47].

**ب. التغيير الجزئي لدلالة اللفظ المقترض**

وهذا النوع من التغيّر الدلالي يحدث نتيجة للتخصـــيص أو الاكتفاء بواحدة فقط من دلالات الكلمة لوجود ما يُســتغنى به في اللغة عن دلالات الكلمة. فنجد بعضـــا من المفردات التي لم تتغير دلالتها تمامًا، أو اكتســبت دلالة إضــافية لم تكن موجودة في اللغة الأصــل[48]، ويأتي هذا التغيير الجزئي في أربع صور:

**ب.1. تغيير جزئي في دلالة اللفظ**

**على سبيل المثال كلمة (اقتراح) (Teklif / Öneri):**

النموذج الأول، من مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بين تركيا وموريتانيا في المجال الزراعي[49]:

– عرض **مقترحات** لمواصلة تطوير وتحسين أنماط التعاون.

- İşbirliği şekillerinin daha da geliştirilmesi ve iyileştirilmesi konusunda **teklifler** sunulması.

النموذج الثـاني، من اتفـاقيـة التعـاون المشـــترك بين تركيـا وتونس في المجـال العلمي والتكنولوجي[50]:

46 أحمد مختار عبد الحميد عمر، وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصـرة، دار عالم الكتب، ط1، 2008م، 1688/3.

47 TDK, **Türkçe Sözlük-2**, TDK Basım Evi, Ankara, 1998, s. 1603.

48 محمد عبد الرحمن محمد فراج، إشـكاليات الترجمة إلى اللغة التركية من خلال كتاب "الوصـــايا" للشـيخ محمد متولي الشـــعراوي، دراســـة تطبيقية مع الترجمة، رســـالة دكتوراة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2020م، ص 114.

49 Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Moritanya İslam Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Tarımsal İşbirliği Mutabakat Zaptını**, Sayı 30650, 09 Ocak 2019.

50 Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Tunus Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Bilimsel ve Teknik İşbirliği Anlaşması**, Sayı 24414, 27 Mayıs 2001.

– تبادل الخبرات الناتجة عن التعاون الثنائي في المجال العلمي والتكنولوجي، والنظر في **المقترحات** قصد تطوير هذا التعاون.

- İkili bilimsel ve teknolojik işbirliği sonucunda oluşan deneyimin paylaşılması ve işbirliğinin daha geliştirilmesine ilişkin **önerilerin** incelenmesi.

**التحليل:** بالنظر في هاذين المثالين، نجد أن كلمة (مقترحات)، قد تُرجمت في المثال الأول إلى (teklif–ler)، وهي كلمة مقترضة من اللغة العربية اقتراضًا مباشرًا من كلمة (تكليف) العربية، غير أنها تعرضت للتوسيع الدلالي، فكلمة (تكليف) تعني في العربية الإلزام والفرض بفعل الشيء يُقال كلفه أمرًا أي أوجبه عليه وفرضه[51]؛ ولكن دلالة هذا اللفظ قد تطورت وتوسعت في اللغة التركية فأصبحت تدل على معناها الأصلي وهو الإلزام والفرض، بالإضافة إلى الدلالة على الاقتراح وعرض الرأي دون إلزام أو فرض[52]. ولم تكن هناك ضرورة ملحَّة لاستخدام هذا اللفظ المقترض فيحن أن هناك مقابل تركي الأصل في اللغة الهدف، فنجد كلمة (مقترحات) قد تُرجمت في المثال الثاني إلى (öneri–ler) وهي كلمة تركية الأصل، شائعة الاستخدام، فلم يكن ثمة داع للجوء إلى الاقتراض في حين وجود المكافئ الأصيل في اللغة الهدف.

**ب.2. إفراد دلالة اللفظ**

ويقصد بها أن تنتقل دلالة الكلمة إلى الدلالة على المفرد في اللغة التركية بعد أن كانت تدل على الجمع في اللغة العربية؛ ولذلك من الشائع أن تجد تلك المفردات مضاف إليها لاحقة الجمع (lar/ler) لتدل على الجمع رغم أن صيغتها في الأصل صيغة الجمع[53].

**على سبيل المثال كلمة (حدّ) (Hudut / Sınır):**

النموذج الأول، من اتفاقية التعاون المشترك بين تركيا ولبنان في مجال إلغاء التأشيرة[54]:

51 مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص 795.

52 İlhan Ayverdi, **Misalli Büyük Türkçe Sözlük**, Kubbealtı Lugatı, İstanbul, 1. Baskı, 2010, s. 1226.

53 Ahmed Jamal Abdulrasoul, **Kökende Çoğul Olarak Kullanılan Arapça Kelimelerin Türkçe'ye Geçmesi ve Türkiye Türkçesinde Kullanım Şekilleri**, Journal of the College of Languages, Bağdat Üniversitesi, Irak, Sayı 42, 2020, s. 13.

54 Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti İle Lübnan Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Vizelerin Karşılıklı Olarak Kaldırılmasına Dair Anlaşma**, Sayı 27489, 10 Şubat 2010.

– يمكن لمواطني كل من الطرفين المتعاقدين أن يدخلوا أراضـــي الطرف المتعاقد الآخر ويغادروها ويعبروها، مستخدمين لذلك النقاط **الحدودية** المعيّنة لحركة مرور الركاب الدولية.

- Her bir Akit Tarafın vatandaşları, diğer Akit Tarafın ülkesine uluslararası yolcu trafiği için belirlenmiş **hudut** kapılarından giriş-çıkış ve transit geçiş yapabilirler.

النموذج الثاني، من اتفاقية بين تركيا وسـوريا للتعاون العلمي والتقني في مجال بحوث الغابات والحراجة[55]:

– أساليب مكافحة حرائق الغابات على **الحدود** المشتركة.

- Ortak **sınırlarda** orman yangını kontrol yöntemleri.

**التحليل:** بالنظر في هذين المثالين، نلاحظ أن كلمة (الحدود) قد تُرجمت في المثال الأول إلى (hudut)، وهي كلمة مقترضـة من اللغة العربية اقتراضًـا مباشـرًا من كلمة (حدود) العربية الأصل في صيغة الجمع، كما اقترضت العربية أيضًا كلمة حد (had) بصيغة المفرد، ولكن اكتسبت كل منهما دلالة مستقلة عند اقتراضهما إلى التركية، فلفظ (had) بالإفراد يُستخدم للإشـارة إلى الحدود المعنوية أو الشـرعية[56]، بينما لفظ (hudut) فيُسـتخدم للدلالة على الحدود المادية الملموســة؛ وتعني الخط الفاصـــل بين دولتين[57]، ويعود هذا الاقتراض الانتقائي إلى أسـباب تاريخية ودلالية، حيث اقتبس العثمانيون المصـطلحات الإدارية والعسـكرية من العربية وحافظوا على الصـيغة الجمع "hudut" للإشـارة إلى تخوم الدولة كما كانت شـائعة في الوثائق الرسـمية، في حين تم تخصـيص الصـيغة المفردة "had" للمفاهيم الشـرعية والمعنوية بهدف الفصـل الدلالي وتجنب اللبس بين الاسـتخدامين؛ ولم يكن اللجوء إلى اللفظ المقترض في هذا المثال لضـــرورة ملحَّة، فالمعاجم التركية توفر مرادفًا آخر خاص بلغة الهدف؛ ومن ثم نلاحظ في المثال الثاني كلمة (حدود) قد تُرجمت إلى (sınırlar) وهي كلمة تركية الأصـــل، وتفيد المعنى المراد بكل وضـوح، ومن ثم لم يكن ثمة داعي من اسـتعمال اللفظ المقترض، ولا سـيما

[55] Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti Ve Suriye Arap Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Orman Ve Ormancılık Araştırmaları Alanında Bilimsel Ve Teknik İşbirliği Anlaşması**, Sayı 27661, 03 Ağustos 2010.
[56] Yaşar Çağbayır, **Ötüken Türkçe Sözlük-2**, Ötüken Neşriyeti, İstanbul, 2007, s.1829.
[57] **a.e.,** s.2001.

أنه قد تعرض لتغيير في الدلالة، وكان من الأفضـــل التوجه إلى المفردات المنتمية إلى لغة وثقافة اللغة الهدف.

**ب.3. دمج اللفظ المقترض بلفظ أجنبي**

من خصائص الكلمات التي اقترضتها اللغة التركية من العربية دمج بعضها مع وحدات صـرفية من اللغة الفارسـية أو التركية، وأكثر تلك الوحدات الصـوتية تركية للدلالة على الفعل من الكلمة العربية وليتسنى تصريفه وفق قواعد اللغة التركية وهي في أصلها أفعال مساعدة[58].

نموذج من اتفاقية التعاون المشترك بين تركيا وليبيا في المجال القنصلي[59]:

– يجب أن يكون الموظف القنصـلي من مواطني الدولة الموفدة وألا يكون له **مقر إقامة** دائمة في الدولة المضيفة.

- Konsolosluk memuru sadece Gönderen Devlet'in vatandaşı olabilir ve daimi **ikametgahı** Kabul Eden Devlet'in ülkesinde bulunamaz.

**التحليل:** بالنظر في هذا المثال، نلاحظ أنه قد تمت ترجمة لفظ (مقر إقامة) بكلمة مقترضة من اللغة العربية اقتراضًا جزئي؛ حيث اقترضت اللغة التركية من العربية كلمة (إقامة) (ikamet) وألحقت بها اللاحقة الفارســـية (gah–) التي تدل على المكان، فصـــارت (ikametgah) محل الإقامة أو مقر الإقامة، ولم تكن ثمة ضـــرورة للجوء إلى اســـتخدام لفظ مقترض تعرض لتعديلات في اللغة الهدف، وتوفر المعاجم التركية مقابل تركي أصـــيل وهو (konut).

**ب.4. عدم الخضوع لقواعد اللغة الهدف**

اللفظ المقترض يتحتم عليه أن يتكيف مع اللغة الجديدة كحد أدنى من ناحية النظام الصـوتي، إلى أن يخفي هذا اللفظ المقترض آثار أصـوله الأجنبية، ويُستثنى من ذلك أن اللغة إذا اقترضـت ألفاظًا كثيرة من لغة بعينها فإن النتيجة تكون أن الألفاظ تأبى أن تخضـع للقوانين

58 علي عبد الواحد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 129.

59 Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti İle Libya Arap Halk Sosyalist Cemahiriyesi Arasında Konsolosluk Sözleşmesi**, Sayı 25224, 09 Eylül 2003.

الصوتية للغة المقترضة، وذلك لعدم تناغم حركات اللغة المقترضة مع حركات الألفاظ الجديدة، وسبب ذلك إما لأن هذه الألفاظ أُقترضت عبر طبقة متعلمة تتقن اللغة المقترض منها، أو أن أهل اللغة المقترضة تقبلوا هذه الألفاظ كما هي دون تغيير[60].

نموذج من اتفاقية التعاون المشترك بين تركيا والبحرين في مجال التدريب العسكري[61]:

– يجب على الموظفين الزائرين أن يخضعوا **لساعات** العمل والشروط ذات الصلة المطبقة في إقليم الدولة المستقبلة.

- Konuk Personel, Kabul Eden Devletin ülkesinde uygulanan çalışma **saatlerine** ve buna ilişkin esaslara tabi olacaktır.

**التحليل:** بالنظر في هذا المثال، نلاحظ أنه تمت ترجمة كلمة (ساعات) بكلمة مقترضة اقتراضًا كاملًا ومباشرًا من اللغة العربية، فتُرجمت إلى (saatler)، ومع أنها دخلت التركية وتأصلت فيها، إلا أنها تأبى أن تخضع لقواعد اللغة المقترِضة، فلم تخضع لقاعدة التوافق الصوتي وشذت عن المألوف، فعلى الرغم من أن المقطع الصوتي الأخير فيها (sa**at**) يحتوي على حرف صوتي ثقيل، فإن لاحقة الجمع بعدها جاءت خفيفة (saat-ler) وكذا الحال بالنسبة لبقية اللواحق التي تلحق بها، وكان اللجوء إلى استخدام لفظ مقترض هنا لضرورة؛ حيث لا توفر اللغة الهدف بديلًا لهذا اللفظ المقترض في معاجمها اللغوية.

ونستخلص مما سبق أن الاقتراض اللغوي أداة فعّالة في الترجمة الدبلوماسية، خاصة عند التعامل مع المواثيق الدولية، حيث تُسهم المفردات المقترضة في سدّ الفراغ المفاهيمي الذي قد تعجز اللغة المستقبِلة عن تغطيته بمصطلحات أصيلة. وتُمكّن دراسة الاقتراض المترجم والمباشر الباحثين والمترجمين من التمييز بين الألفاظ الأصلية والمقترضة، وفهم السياق الذي نشأت فيه، ونوع الاقتراض المستخدم، بما يضمن دقة نقل المعنى وحفظ الطابع

60 كمال محمد جاه الله، مبارك محمد عبد المولى، ظاهرة الاقتراض بين اللغات، الألفاظ العربية المقترضة في لغة الفور نموذجًا، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧م، ص 32.

[61] Resmi Gazete, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti İle Bahreyn Krallığı Hükümeti Arasında Askeri Eğitim İş Birliği Anlaşması**, Sayı 28378, 08 Ağustos 2012.

الرســـمي للنصـــوص. كما يعكس الاقتراض في هذا المجال مدى التفاعل بين اللغات وتأثرها المتبادل في الســياقات الســياســية والقانونية. ومع تطور العلاقات الدولية، تزايدت الحاجة إلى هذا النوع من الترجمة، مما جعل الكلمات المقترضـــة جزءًا لا يتجزأ من الخطاب الدبلوماســـي المعاصر. لذلك، حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمترجمين المتخصصين في اللغة القانونية والدبلوماسية.

فالاقتراض من اســتراتيجيات الترجمة المباشــرة والتي تحظى بنصــيب كبير عند ترجمة المعاهدات والمواثيق المختلفة؛ حيث تأصلت كثير من المصطلحات القانونية في اللغة التركية، وأصـــبحت جزءًا لا يتجزأ من صـــياغة النص الدبلوماســـي في المواثيق الدولية المدونة باللغة التركية، ولكن ينبغي الانتباه إلى ضــرورة النظر مقابل تركي الأصــل في المعاجم التركية قبل اقتراض لفظ جديد أو اللجوء إلى لفظ مقترض.

## الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى أن اللغة التركية قد تأثرت تأثرًا بالغًا باللغة العربية في المجال الدبلوماسي، وذلك بالنظر إلى العدد الوافر من الكلمات والمفردات العربية التي تم اقتراضها واستخدامها في صياغة وترجمة المواثيق الدولية. وقد تمخضت الدراسة عن هذه النتائج:

- تتسم الترجمة الدبلوماسية بدرجة عالية من الدقة والحساسية، نظرًا لطبيعة النصوص السياسية والقانونية التي تتطلب وضوحًا وتحديدًا في المعنى.
- تشـــمل المواثيق الدولية أنواعًا متعددة مثل الاتفاقيات، والمعاهدات، وبروتوكولات التعاون، ومذكرات التفاهم، وتتميز جميعها بأســـلوب لغوي دقيق بعيد عن التكلّف والتعبيرات البلاغية.
- يُلاحظ لجوء واســـع إلى الاقتراض اللغوي عند ترجمة النصـــوص الدبلوماســـية من العربية إلى التركية، نتيجة التأثير العميق للغة العربية على التركية.
- دخلت العديد من الكلمات العربية إلى اللغة التركية واســـتقرت فيها، حتى باتت تُستخدم بشكل طبيعي ولا يمكن الاستغناء عنها.
- يعتمد المترجمون على أســـلوب الاقتراض من أجل تحقيق ترجمة دقيقة وملائمة للسياق الدبلوماسي.
- كثيرًا ما يُضطر المترجم إلى استخدام أشكال مختلفة من الاقتراض لتجاوز التحديات التي تفرضها المواثيق الدولية من حيث المصطلحات والمفاهيم.
- يُعد الاقتراض الكامل أكثر أنواع الاقتراض شيوعًا واستخدامًا في الترجمة الدبلوماسية من العربية إلى التركية.
- لا ينبغي أن يلجأ المترجم إلى الاقتراض كحلٍّ أولي دون الرجوع إلى المعاجم اللغوية والتأكد من وجود مقابل مناسب في اللغة الهدف.

الاستخدام غير المبرر للمفردات المقترضة قد يحدّ أحيانًا من فاعلية الترجمة في تحقيق التكيّف اللغوي والثقافي المطلوب.

## المصادر والمراجع


**أولًا: المصادر التركية:**

1. الجريدة الرسمية التركية

**Resmi Gazete**, T.C. Cumhurbaşkanlığı Külliyesi, Ankara. https://resmigazete.gov.tr/

**ثانيًا: المراجع العربية:**

2. أحمد مختار عبد الحميد عمر، وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، دار عالم الكتب، ط1، 2008م.
3. أمل بعداش، **مدخل إلى الترجمة السياسية والدبلوماسية**، دار الحكمة، القاهرة، 2019م.
4. أميل بديع يعقوب، **موسوعة علوم اللغة العربية**، بيروت، ط 1، ج 2، 2006م.
5. أنعام بيوض، **الترجمة الأدبية مشاكل وحلول**، دار الفرابي، لبنان، ط1، 2003م.
6. بن مختاري هشام، **ظاهرة الاقتراض في الترجمة الاقتصادية من وإلى العربية**، رسالة دكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017م.
7. تيسير محمد الزيادات، سميرة يابر، **التأثر والتأثير اللغوي بين اللغة العربية والتركية**، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، العدد 1، 2014م.
8. زين الدين الرازي، **مختار الصحاح**، دار الكتاب، لبنان، 1982م.
9. صالح بلعيد، **فقه الغة العربية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002م،.
10. عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 2001م.
11. عبد الفتاح الرشدان، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ط 1، 2005م.
12. علي عبد الواحد عبد الحميد، **الاقتراض اللغوي من اللغة العربية في اللغة التركية**، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، ط 1، 2024م.
13. علي عبد الواحد وافي، **اللغة والمجتمع**، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، جدَّة، ط 4، 1403هـ.
14. قريمط نور الدين، **الترجمة القانونية في الحقل الدبلوماسي**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2015م.
15. كمال محمد جاه الله، مبارك محمد عبد المولى، **ظاهرة الاقتراض بين اللغات، الألفاظ العربية المقترضة في لغة الفور نموذجًا**، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧م.

16.مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار الشروق الدولية للنشر، القاهرة، 2004م.
17.محمد عبد الرحمن محمد فراج، **إشكاليات الترجمة إلى اللغة التركية من خلال كتاب "الوصايا" للشيخ محمد متولي الشعراوي، دراسة تطبيقية مع الترجمة**، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2020م.
18.محمود خلف، **الدبلوماسية: النظرية والممارسة**، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1989م.
19.مصطفى يوسف، **ظاهرة الاقتراض اللغوي دراسة تحليلية**، مجلة سرديات، مصر، العدد 40، 2022م.

**ثالثًا: المراجع التركية:**

1. Ahmed Jamal Abdulrasoul, **Kökende Çoğul Olarak Kullanılan Arapça Kelimelerin Türkçe'ye Geçmesi ve Türkiye Türkçesinde Kullanım Şekilleri**, Journal of the College of Languages, Bağdat Üniversitesi, Irak, Sayı 42, 2020.
2. Anıl Çetinkaya, **Uluslararası Antlaşmaların Yapılışı Ve Geçersizliği**, Yüksek Lisans Tezi, Ankara Yıldırım Beyazıt Üniversitesi, Ankara, 2018.
3. Esra Dik, **Türkiye'de Resmi Gazete'nin Serüveni**, Memleket Siyaset Yönetim, Cilt: 4, Sayı: 11, 2009.
4. Gülhanım ÜNSAL, **Diplomasi Dili Ve Çevirisi**, Rumelide Dil Ve Edebiyat Araştırmaları Dergisi, Sayı 17, 2019.
5. İlhan Ayverdi, **Misalli Büyük Türkçe Sözlük**, Kubbealtı Lugatı, İstanbul, 1. Baskı, 2010.
6. **İslâm Ansiklopedisi**, TDV Yayınları, İstanbul, 2001, Cilt 24.
7. Kamile İmer v.dğr., **Dilbilim Sözlüğü**, Boğaziçi Üniversitesi Yayınevi, İstanbul, 2011.
8. Mesut Tepesu, **Yenileşme Dönemi Türkçesi Leksikolojisi**, Doktora Tezi, İstanbul Üniversitesi, İstanbul, 2022.
9. Muzaffer Özli, **Arapça'dan Türkçeleşmiş Kelimeler Sözlüğü**, İlahiyat Fakültesi Dergisi, Sayı 12, 2007.
10. Nuri İnuğur, **Basın ve Yayın Tarihi**, Der Yayınları, İstanbul 1993.
11. Oğuzhan Durmuş, **Alıntı Kelimeler Bakımından Türkçe Sözlük**, Atatürk Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü Dergisi, Sayı 26, 2004.
12. TDK, **Türkçe Sözlük-2**, TDK Basım Evi, Ankara, 1998.
13. Türk Hukuk Kurumu, **Türk Hukuk Lugatı**, Başbakanlık Basımevi, Ankara, 3. Baskı, 1991.
14. Yaşar Çağbayır, **Ötüken Türkçe Sözlük, Ötüken Neşriyeti**, İstanbul, 2007.
15. Zeynep Korkmaz, **Gramer Terimleri Sözlüğü**, Türk Dili Kurumu Yay., Ankara, 1992.